أنواع التجارة وأثرها في النشاط الاقتصادي لمصر في العصر الراشدي والأموي

الباحث : صبري عزاوي عبد
جامعة الانبار – كلية الآداب

المشرف : أ.د. عبد صالح محمد
جامعة الانبار – كلية الآداب

البريد الإلكتروني Email : sabirykatab@gmail.com

الكلمات المفتاحية: تجاره . اقتصاد . ازدهار.

كيفية اقتباس البحث

عبد ، صبري عزاوي، عبد صالح محمد، أنواع التجارة وأثرها في النشاط الاقتصادي لمصر في العصر الراشدي والأموي ، مجلة مركز بابل للدراسات الانسانية، تشرين الاول ٢٠٢٤،المجلد:١٤ ،العدد:٤ .

هذا البحث من نوع الوصول المفتوح مرخص بموجب رخصة المشاع الإبداعي لحقوق التأليف والنشر (Creative Commons Attribution) تتيح فقط للآخرين تحميل البحث ومشاركته مع الآخرين بشرط نَسب العمل الأصلي للمؤلف، ودون القيام بأي تعديل أو استخدامه لأغراض تجارية.

مفهرسة في Indexed
IASJ

مسجلة في Registered
ROAD

Types of trade and its impact on the economic activity of Egypt in the Rashidun and Umayyad eras

Researcher: Sabry Azawi Abdul
University of Anbar - College of Arts

Prof. Dr. Abdul Saleh Muhammad
University of Anbar - College of Arts

Keywords : Trade, Economy, Prosperity.

How To Cite This Article
Abdul, Sabry Azawi , Abdul Saleh Muhammad, Types of trade and its impact on the economic activity of Egypt in the Rashidun and Umayyad eras, Journal Of Babylon Center For Humanities Studies, October 2024,Volume:14,Issue 4.

This is an open access article under the CC BY-NC-ND license (http://creativecommons.org/licenses/by-nc-nd/4.0/

This work is licensed under a Creative Commons Attribution-NonCommercial-NoDerivatives 4.0 International License.

Abstract:

Trade is a fundamental pillar of economic activity in all its aspects, and Egypt was one of the most active countries in the field of internal and external trade, and the reason for this is thanks to its strategic location and its possession of land and sea routes, which helped trade flourish in general, in addition to the establishment of large commercial cities that attracted merchants from all over the world, on the one hand, and on the other hand, the Arab Islamic conquest of Egypt played a major role in increasing commercial activity in it and the prosperity of its economic life thanks to the economic policy adopted by Arab Muslims in the economic fields and working to increase support for goods entering and leaving it, and organizing economic and commercial laws in it, which made room for increasing the participation of the merchant in the economic life of Egypt, and Egypt became one of the most active countries in this era, which resulted in the establishment of markets linked to this trade that played an effective role in commercial and economic activity, which

made Egypt one of the most countries in its markets, and this is due to the establishment of a special system to monitor and organize the market after the Arab conquest.

الملخص :

تعد التجارة ركناً أساسياً في النشاط الاقتصادي بكل محاوره وكانت مصر من أكثر البلدان نشاطاً في مجال التجارة الداخلية والخارجية منها ويرجع سبب ذلك بفضل الموقع الاتستراتيجي لها وامتلاكها للطرق البرية والبحرية والتي ساعدت على ازدها التجارة بشكل عام ، بالاضافة إلى قيام مدن تجارية كبيرة جذبت إليها التجار من مختلف بقاع المعمورة ، هذا منجهة ، ومن جهة أخرى كان للفتح العربي الإسلامي لمصر دروا كبيراً في زيادة النشاط التجاري فيها وازدهار الحياة الاقتصادية لها بفضل السياسية الاقتصادية التي اتخذها العرب المسلمين في المجالات الاقتصادية والعمل على زيادة الدعم على البضائع الداخلة والخارجة منها ، وتنظيم القوانين الاقتصادية والتجارية فيها مما فسح المجال لزيادة مشاركة التجاري في الحياة الاقتصادية لمصر وأصبحت مصر من أكثر البلدان نشاطاً في هذه الحقبة ، مما ترتب عليه قيام أسواق مرتبطة بتلك التجارة لعلبت دروا فعالاً في النشاط التجاري والاقتصادي مما جعل مصر من أكثر البلدان في أسواقها ويرجع ذلك بفضل قيام نظام خاص بمراقبة السوق وتنظيمه بعد الفتح العربي.

المقدمة :

يمثل النشاط التجاري ركناً أساسياً في البناء الاقتصادي لكل البلدان وذلك لما له من أهمية كبيرة في قيام حركة اقتصادية لها تأثيراً مباشراً في حركة الشعوب ، فمصر تعتبر من أهم البلدان التي كان لها أهمية تجارية كبيرة وذلك لما لها من مقومات ساعدت على نشاطها ومنها الموقع الستراتيجي الذي تحتله ، سواء كان برياً أم بحرياً فموقعها المميز وامتلاكها لسواحل تجارية بحرية صنع لها أهمية تجارية واقتصادية إضافة لموقعها البري وسط القارات وذلك مما جعل اتصالها بالعلم العربي وغير العربي سهلاً مما انعكس إيجاباً على نشاطها التجري ، وقيام تجارة خارجية لها أهمية كبيرة في اقتصادها فالتجارة الخارجية كانت من أهم روافد اقتصاد مصر ، بالاضافة إلى تجارتها الداخلية التي كانت لها أهمية كبيرة بين مدنها العامرة ، هذا انعكس على قيام مدن تجارية كبيرة فيها مثل مدينة الفسطاط ومدينة الاسكندرية والتي كان يقصدها التجار من الداخل والخارج والقيام بنشاطاتهم التجارية التي وصل صداها إلى أبعد بقاع الأرض ، وكانت الدراسة في هذا البحث تحتوي على مبحثين الأول منها: تمثل أنواع التجارة وأثرها في الاقتصاد المصري في العصر الراشدي والأموي ، بالاضافة إلى أهم الطرق البرية التي ساعدت على ازدهار هذا

النشاط التجاري ، بالاضافة إلى أهمية الطرق البحرية التي تمتلكها مصر في ازدهارها ودور العرب المسلمين في ادزدهارها على الصعيدين الدخلي والخارجي.

أما المبحث الثاني : فقد شمل على أهم أعمدة التجارة هي الأسواق في مصر وإداراتها في العهدين الراشدي والأموي ، والاهتمام في تنظيمها بعد الفتح الإسلامي ، ووضع نظام خاص بالاسواق ومراقتها وتنظيمها ، بالاضافة إلى أهم البضائع والمنتجات المصدرة والمستوردة في مصر والتي كانت تمثل عصباً رئيسياً لقيام النشاط التجري في مصر ف يتلك الفترة المهمة والتي اعقبت الفتح الإسلامي لها .

انواع التجارة وأثرها في النشاط الاقتصادي لمصر في العصر الراشدي والأموي.

اولا: التجارة الخارجية:

تعتبر التجارة الخارجية في الكثير من البلدان ومنها مصر خاصة لها مكانة وتأثير في النشاط الاقتصادي أو الحياة الاقتصادية بشكل كبير وفعال، وذلك لما لهذه التجارة من أهمية كبيرة، ولها ارتباطات بالعلاقات التي تربط مصر بالدول أو الممالك الواقعة خارج حدودها في تلك الفترة، بالإضافة الى أهميتها في تنمية وتقوية الموارد المالية التي يحصل عليها البلد من خلال تعامله والتبادل السلعي مع الخارج سواء عن طريق التجار أو البلد، ولا يمكن أن يؤدي النشاط التجاري دوره إلا من خلال وفرة طرق مواصلات وتأمينها لاستمرار هذا النشاط الخارجي في التجارة[١].

ومن أهم الطرق التي تسلكها تجارة مصر الخارجية:

١-الطريق الذي يسلكه الحجيج ويسمى بطريق الحجز، ويطلق عليه أيضا طريق البريد، وكان لهذا الطريق أهمية كبيرة في الحركة التجارية لمصر، وبالنظر لأهميته فقد أعطت مصر اهتمام كبير له وعناية فائقة به والعمل على توفير محطات للراحلة والراحة لسالكيه، والاهتمام بأمنه، ومن أشهر هذه الطرق هو الطريق الذي أطلق عليه طريق آيلة، والذي يسلكه الحجيج من مصر ثم إلى بحر القلزم ثم الى آيلة ثم يتوجهون بالدخول الى الحجاز[٢].

والطريق الآخر هو الطريق الذي سار به جيش القائد عمرو بن العاص عندما توجه لفتح مصر، والذي يبدأ من الشام مارا بفلسطين في الرملة ثم رفح ومن ثم العريش حتى يصل الفرما ومن ثم يدخل الفسطاط، ومن المعروف أن هذه الطرق اغلب السير فيها هو في المناطق الصحراوية، وكانت التجارة فيها تنقل السلع والبضائع على الإبل، ومن خلال التنظيمات التجارية كانت وصايا الخليفة ألا تحمل الإبل بأكثر من طاقتها حتى تتم الانسيابية في سير القوافل ومنهم الخليفة عمر بن عبد العزيز[٣].

٢-الطريق الآخر هو الطريق الذي يبدأ موازيا لنهر دجلة ثم يتوجه إلى القسم الشمالي من سنجار ثم نصيبين[٤] ثم يدخل الرقة[٥] ومنها الى دمشق وبعدها يمر بالرملة[٦] ثم يتوجه هذا الطريق داخلا الفسطاط ويطلق عليه الطريق الشرقي[٧].

٣- طرق التجارة النهرية: كانت الطرق النهرية لها دورا كبيرا في تجارة مصر، حيث يعتبر نهر النيل هو شريان هذه الطرق، إذ كانت خطوط الملاحة فيه كثيرة والتي تجري دون عوائق او خطورة وتصل حتى حدود مصر من الجهة الجنوبية، إذ كانت من المدن المهمة هي مدينة أسوان التي تأتي اليها التجارة القادمة من السودان تجتمع فيها بالإضافة إلى تجارة النوبة ثم تحول بضائعهم وتحمل على الابن متوجهين الى اسوان سالكين طرق برية تمر بموازاة نهر النيل نحو المدن الاخرى[٨].

النشاط التجاري بواسطة الطرق البحرية.

بدأت الأهمية الاقتصادية لنهر النيل بالازدياد وذلك بعد أن ربط نهر النيل بقناة أو خليج أمير المؤمنين بالبحر الأحمر، وذلك بما قدمه هذا الانجاز في الربط من تقصير في المسافات وتقليل في النفقات والتقليل في الصعوبات التي كانت تواجه التجارة عن طريق البر، وكان الهدف الاول من هذه القناه او الخليج وتسهيل عملية النقل والتجارة خاصة الى بلاد الحجاز، والتي بقي دورها هاما في عملية النقل البحري آنذاك(٩).

ومن المعروف ان العرب المسلمين قد اهتموا اهتماما كبيرا في النقل البحري وذلك من خلال جهودهم التي بدأت في بناء اسطولا عربيا كبيرا بمياه البحر المتوسط، وذلك في فترة ولاية وحكم معاوية بن أبي سفيان عندما كان واليا على الشام سنة ١٨هـ، وكان ذلك موجودا في مصر ثم تكامله القوه البحرية للعرب بعد أن بنوا دار يتم فيها صناعة السفن و اسطولا كبيرا في المغرب العربي بتونس(١٠).

ومن خلال ما تقدم نرى أن العرب المسلمين كانوا قد بدأوا ببناء قوة بحرية في تلك الفترة والتي كان الهدف الأول منها مواجهة خطر الروم البيزنطيين، اي ان الهدف من اقامتها هدفا عسكريا، ثم كان لها استخداما آخر هو نقل بعض السلع و البضائع والمؤن حسب إمكانياتها المتاحة.

وبالإضافة الى بناء الاسطول العربي الاسلامي كان العرب المسلمين بعد الفتح قد أدخلوا الكثير من الإصلاحات والتسهيلات والتنظيم على التجارة، وخاصة التجارة الخارجية منها، وإلغاء بعض الضرائب الباهظة التي تحد من النشاط التجاري، وإلغاء وتوقف ضريبة القمح التي كانت ترسل من مصر إلى القسطنطينية بعد الفتح، وأصبح القمح يرسل الى الحجاز وذلك زياده التموين لما ويتبعها المدينة المنورة من خلال الطريق البحري الذي تم انشائه بين نهر النيل والبحر الأحمر وهو خليج أمير المؤمنين(١١).

وبذلك هذه الإجراءات التي نظمها العرب كان الهدف منها هو الحد من السيطرة البيزنطية على النشاط الاقتصادي والتجاري في مصر، وتهيئة الظروف للاستقلال الاقتصادي الذي بدأت علامات ظهوره في العهد الأموي وخاصة في عهد الخليفة عبد الملك بن مروان(١٢).

ثانيا: التجارة الداخلية لمصر في العصر الراشدي والأموي.

تعتبر التجارة بصورة عامة هي نوع من أنواع النشاط الاقتصادي لكل بلد ومنها مصر. وهي على نوعين، تحدثنا عن التجارة الخارجية، اما التجارة الداخلية فهي أيضا لها أهمية قصوى في مجال النشاط الاقتصادي أيضا والتي يقصد بها نقل البضائع والمنتجات من منطقة إلى أخرى داخل البلد الواحد والمتاجرة بها، حيث المناطق التي تفتقر الى تلك السلع من المناطق التي

تنتجها أو فائض لديها، ففي مصر احتلت البضائع والسلع التي لها علاقة بغذاء الانسان حيزا كبيرا في مجال التجارة الداخلية؛ وذلك لأهميتها في سد حاجة السكان في الاستهلاك الغذائي اليوم، وكان في أولها القمح لكونه مادة غذائية اولى في الاستهلاك الغذائي البشري، حيث كان لتجارة القمح اماكن تجارية تعرف بـ (بميدان القمح)، ويطلق عليها مسمى آخر والمعروف بمكان او مركز الغلة، الذي يعتبر مكانا خاصا تكثر فيه تجاره هذا المحصول[١٣].

و للتمور أهمية أيضا في مجال التجارة الداخلية في مصر، إذ اختصت بعض المدن المصرية بإنتاجه ولا سيما في المواسم التي يقل فيها نضوجه في مناطق أخرى، وخير دليل عليها مدن الفيوم والفرما التي تنتج التمر وينضج فيها في فصل الشتاء[١٤].

أما السمك فقد كانت المتاجرة فيه قائمه في التجارة الداخلية لمصر، حيث يكثر صيده وانتاجه بالمناطق الواقعة على نهر النيل واماكن وجود القنوات والترع، ويتم نقله وبيعه في المناطق التي تحتاجه وخاصة الى مدينة الفسطاط التي فيها تجارته قائمة[١٥].

أما التجارة في مجال المنسوجات والثياب فقط كان لها جانبا مهما في مجال التجارة الداخلية في مصر، حيث اشتهرت الاسكندرية لصناعة الثياب ذات القيمة العالية، وكانت تسوق الى اماكن مختلفة من المدن المصرية الاخرى التي اشتهرت بجمالها ودقتها، بالإضافة إلى هذه البضائع كانت هناك صناعات أخرى وحرف لها أهمية كبيرة في التجارة الداخلية، وكان للسكان نشاطا واسعا بها ويرجع ذلك الى وجود طرق داخلية منظمة تساعدهم على التنقل والترحال بين المدن وممارسة التجارة فيها، ومنها طريق الساحل الذي يصل من الفرما باتجاه مدينة دمياط، الطريق الآخر هو الطريق الواصل بين الإسكندرية والفسطاط، والطريق الذي يربط من العريش ثم يصل الى الفرما متجها نحو الفسطاط[١٦].

ولم يكن المغزى لهذه الطرق تجاريا فحسب انما كان لها أهمية في جوانب أخرى حيث كانت محض اهتمام الخلفاء والولاة منذ الفتح العربي الإسلامي لمصر، وفي عهد الدولة الأموية ايضا اهتم الخليفة معاوية بن أبي سفيان بهذه الطرق والمسالك بشكل كبير، ونظم فيها حركه البريد ايضا، كما انها كانت تستخدم للأعمال العسكرية لأنها طرق محمية ومختصره في مسافاتها، ثم أولى اهتمام آخر لهذه الطرق والمسالك الخليفة عبد الملك بن مروان الذي جعل فيها محطات للبريد و للاستراحة، واخذت حمايتها تنصب على عاتق عمال البريد وقوتهم، بالإضافة إلى قيام الكثير من المدن التجارية على هذه الطرق المهمة وخاصة على ساحل البحر الأحمر، ومنها مدينة القلزم[١٧] الواقعة في مصر، والتي تتجمع فيها مختلف البضائع والسلام ومنها يتم التجهيز

إلى اليمن والحجاز[١٨]. كذلك الفرما التي اشتهرت بورود التجار إليها في النهار والليل، وإن سالكيها غير منقطعين[١٩].

وبهذا تكون مصر من أشهر البلدان في نشاطها الاقتصادي وتجارتها عامه الخارجية منها والداخلية، وفيها من المدن التجارية والطرق والمسالك المهمة التي تسهل التبادل التجاري.

تنظيم الأسواق في مصر وإدارتها في العهد الراشدي والأموي.

تمثل الأسواق جانبا رئيسيا وعنصرا مهما لقيام النشاط الاقتصادي في جميع البلدان، وهي المحور الأول للتجارة بكل فروعها سواء كانت خارجيه ام داخليه، والسوق هو ذلك المكان الذي يتم فيه عرض ما ينتجه الإنسان من سلع وبضائع ومنتجات سواء كانت زراعية أو في مجال الصناعة أو الحرف وما لها من علاقة كبيرة بما يحتاجه السكان في حياتهم، وتداول تلك البضائع والمنتجات في البيع والشراء وغالبا ما تنتشر الأسواق على جانبي الطرق التجارية من المدن وتظهر فيها اماكن الحرفيين والصناع وبعض المخازن التي يملكها التجار، وليس من الضرورة ان تتجمع الاسواق في مكان معين واحد بل في اغلب الاحيان يكون لكل نوع من البضائع أو الحرف سوق خاص بها[٢٠].

وكانت الأسواق في مصر لها نشاط تجاري كبير في مجال البضائع والسلع والمنتجات الزراعية والحرف منذ القدم، حيث كانت الإسكندرية وأسواقها تتمتع بهذا النشاط التجاري الواسع[٢١].

وبعد الفتح الإسلامي لمصر وعند وضع الخطوط الأولى لمدينة الفسطاط من قبل القائد عمرو بن العاص سنة(٢٠-٢٣هـ)، إذ بدا بخط المسجد ثم بعده دار الامارة واعطى للأسواق فيها اهميه كبيره حين خطها في جوار المسجد الكبير[٢٢].

بالإضافة إلى ذلك كانت هناك أسواق أخرى لكنها ليست بحجم السوق الكبير الموجود في جوار المسجد، انتشرت بين خطط الفسطاط فمنها سوق السراجة وسوق الزيت وغيرها[٢٣].

أما في العصر الأموي فقد شهدت أسواق الفسطاط انتعاشا وتطورا كبيرا، وظهر نظام آخر في بناء الأسواق والمتمثل بالقيسريات، وكذلك بقية مدن مصر، إذ اهتم خلفاء بني أمية في تنظيم البناء فيها وكان ذلك واقعا في عهد عبد العزيز بن مروان، إذ أمر ببناء الكثير منها كالقيسريات التي اختصت ببيع البُر الفسطاطي، وقيسارية اخرى مختصه ببيع اجود انواع العسل، و قيساريات التي يباع فيها مختلف أنواع الحبال المستخدمة في الأعمال كافة، وفي عهد الخليفة هشام بن عبد الملك كان مهتما بتنظيم الأسواق، وأمر ببناء القيصرية المعروفة بقيصريه هشام، اضافة الى ذلك شرع عوالي مصر في تلك الفترة وخاصه بعد انحسار مياه النيل بأن يكتب الى الخليفة هشام بن عبد الملك(١٠٥ هـ/٧٢٣ م)، يخبره بان انحسار الماء قد ترك ارضا لا تعود

ملكيتها لمسلم فأمره باستغلالها خاصة أن مكان بنائها كان مميزا، فبنى عددا من القيساريات هناك[٢٤].

وكان لهذا التطور في بناء ونظام السوق أثرا على حركة التجارة في مصر عامة والفسطاط خاصة، حيث بلغ نشاطها التجاري ورخص أسعار البضائع فيها إلى زيادة الاستهلاك السكاني فيها بشكل واسع[٢٥].

نظام السوق في مصر ومراقبته.

خضعت الأسواق في الدولة العربية الإسلامية الى نظام رقابي وتنظيمي كبير ومنها مصر التي كانت تعد من أهم بلدان الدولة العربية الإسلامية، إذ كانت اسواقها مراقبة من قبل الدولة وذلك من خلال موظفين او عمال مراقبة السوق، وكانت هذه الوظيفة موجودة في أسواق المسلمين منذ عهد الرسول صلى الله عليه وسلم، وذلك بتعيين عمال في مكة مراقبة أسواقها بعد فتحها ومنهم سعيد بن العاص، كذلك استمر الحال في عهد الخلفاء من بعده في متابعتهم مراقبة أحوال السوق بأنفسهم[٢٦].

وبعد الفتوحات وعملية تحرير الأراضي العربية الاسلامية وظهور الأمصار في العراق ومصر وكثرة الأسواق وأصبحت الحركة في التجارة الداخلية والخارجية واسعة، كان لابد من ظهور وظيفة تراقب تلك الأسواق وسير العمل فيها، فظهرت وظيفة عامل السوق بشكل كبير بالأمصار في عهد الخليفة عمر بن الخطاب رضي الله عنه، وكانت اولى المهام الموكلة به هو مراقبة السوق وحل الخلافات والمشاكل التي تحدث في طبقا للقواعد الشرعية الاسلامية، بالإضافة إلى الالتزام بالتنظيمات الإدارية التي توكل له، ومنها أن يتم تنظيم الأسواق وتوزيعها حسب عمل كل منها؛ وذلك لتجنب ايقاع الاذى على المدن وخاصة من بعض الاسواق التي يكثر فيها الضجيج والدخان والروائح، إذ تم وضع اماكن الحدادين والخبازين في الأطراف للسوق لانها تستخدم الوقود في أعمالها وتنبعث منها الروائح والدخان، ولا يجب ان تلاصق اماكن العطارين او البزازين، ومراقبة القصابين ومعاينة اللحوم التي يبيعونها، أماكن صناعة الجص او الفخار والأسواق التي يباع فيها التبن أو الحطب تكون اماكنها في أطراف المدن، ومراقبة تجاوز بعض الحوانيت على الطرق[٢٧].

كذلك من المهام الرئيسية لعامل السوق هي مراقبة المكاييل وضبطها وتدقيق الاوزان حفاظا على إقرار الشرع في التعامل بين الناس، وعمال السوق في الأمصار الإسلامية ومنها الفسطاط يجب أن يكون مقيدا بكل حكم يصدر إليه من الدولة العربية يمنع فيه الغش و والاحتكار والزيف ،

وينطلق من القاعدة المعروفة بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، ويروي ابن عبد الحكم أن أسواق الفسطاط في مصر كان صالحا عاملا عليها[٢٨].

النظام المالي في مصر في العهد الراشدي والأموي.

كانت مصر تتمتع بنظام مالي منظم في الفترة التي أعقبت الفتح الاسلامي لها، وذلك بفضل التنظيمات التي ادخلها العرب المسلمين في نظامها المالي، وقد تمثل هذا النظام بمقدار الإيرادات والنفقات الواردة والداخلة إلى بيت مال المسلمين والمتمثلة بـ:

أولا/ الإيرادات: والتي شملت:

١-الجزية: ومعناها في الاصطلاح الأموال المأخوذة من أهل الذمة، واطلق عليها هذا التعبير بالجزية حيث هي واجبة على كل من دخل منهم بحماية المسلمين[٢٩]. ويتم جباية الجزية من اليهود والمجوس والنصارى وعباد الأوثان، الذين ينتمون الى العجم منهم[٣٠].

ولم يكن مبلغ الجزية من اليهود ثابتا حيث مبالغها تكون تتراوح من ثمانية واربعون درهما وتنخفض الى اربع وعشرون درهما لتصل الى اثنا درهما كل حسب حاله من المشمولين بها، فهي تراعي فيها بعض الأحوال لمن يدفعها[٣١].

ففي مصر كان مقدار ما مفروض من الجزية على الأقباط بعد الفتح الإسلامي لها على كل من بلغ الحلم من الرجال دينارين[٣٢].

كذلك كان تنظيم الجزية يتماشى مع ما أمر به الخليفة عمر بن الخطاب رضي الله عنه بتحديد ما على أهل الذمة، وأعفى من ذلك بعض أفراد المجتمع ممن لم تكن عليهم وهم الأولاد والنساء، وكل ذلك كان وفقا للشريعة الإسلامية السمحاء[٣٣].

أما الجزية التي أقرت على ما بقي من الروم في أرض المسلمين فكانت تقدر بأربعة دنانير، وقد وافقوا عليها تدفع كل مدار سنة، وكانت أموال الجزية ترسل إلى مقر الخلافة بعد أن يؤخذ منها ما هو ضروري لتغطية النفقات في مصر، أما القبط فكان عددهم ما يقارب من الستة ألف ألفا أي ما يقارب ستة ملايين، وكان معدل ما يدفعونه من الجزية اثنا عشر الف الف، هذا ما اقرّ عليهم بدينارين على من وجبت عليه الجزية[٣٤].

ومن خلال هذا العرض المبسط عن الجزية نلاحظ هناك مساواة بين من فرضت عليهم الجزية، فلا يجوز أن يعفى الاثرياء والأغنياء منها وتجبى من الفقراء كما فعل البيزنطيين، انما العرب المسلمين تعاملوا معها على الاستحقاق الذي تستحقه كل فئة بالعدل عكس ما فعله البيزنطيين.

٢-أما الرافد الثاني لإيرادات الدولة العربية الإسلامية ومنها مصر فهو الخراج: فالخراج هو مقدار ما يفرض من الأموال على الأرض التي تفتح نتيجة او بواسطه الحرب[٣٥].

وقد فرضت ضريبة الخراج في الدولة العربية الإسلامية، إذ فرضت هذه الضريبة والتي كان فيها صلاح للأمة في عهد الخليفة عمر بن الخطاب رضي الله عنه على الأراضي المفتوحة، عندما، تقرر بقاء هذه الاراضي المفتوحة بيد اصحابها، الا انها اعتبرت من ضمن أملاك الدولة وريعها يعود إلى بيت مال الدولة العربية الإسلامية[٣٦].

وتعتبر أرض سواد العراق أول ما وضع فيها هذا النظام بعد فتح العراق، حينما عرضت فكرة وتشاور الصحابة في أمرها مع الخليفة عمر بن الخطاب رضي الله عنه فرفض تقسيمها وتقرر بقاء تلك الأراضي في حوزة أصحابها فتكون للمسلمين ومن يأتي من سلالتهم أي اولادهم، وبهذا النظام أن يبقى على أرض أهل الذمة ضريبة الخراج حتى وان اعلنوا اسلامهم ودخلوا الإسلام وتعتبر أرضهم فيئا وهي للمسلمين[٣٧].

وبعد فتح مصر أقر القائد عمرو بن العاص بعد أن كتب إلى الخليفة يستشيره في شأن أرضها، فأمره بإقرارها وفرض الخراج عليها وجعل على كل جريب[٣٨] دينارا واحدا، أما من الطعام فكان ثلاث أرادب[٣٩]، بالإضافة إلى ذلك كان هناك من يلزم صاحب الأرض بدفع قسطَي[٤٠] من الزيوت والخل وهي تدخل في أرزاق المسلمين وتقسم لهم بعد جمعها[٤١].

ورغم ذلك لم يكن الخراج دون مقابل، فكانت الدولة تقوم بخدمات من صيانة الترع والمشاريع التي تساعدهم على توفير المياه اللازمة وتقديم الدعم اللازم لأصحاب الأرض[٤٢].

أما في العصر الأموي والذي كانت فيه الولاية الثانية لعمرو بن العاص على مصر في عهد الخليفة معاوية بن أبي سفيان (٤١هـ/ ٦٦١م) فقد شهدت جباية الخراج فيها تراجعا عن الفترات التي سبقتها الى ان وصل خراج مصر فيها الى مستوى اربعة ملايين، واحد الاسباب هي دخول الكثير من سكان البلاد في الإسلام والرغبة في التخفيف من الثقل عن السكان[٤٣].

وقد كانت الكثير من جباية مصر تنفق على سد الحاجات التي تحتاجها البلاد، وينفق منها الكثير على عطايا السكان للتخفيف عنهم، ويرسل الجزء القليل واليسير إلى مركز الخلافة العربية وبيت المال فيها[٤٤].

بعد وفاة عمرو بن العاص سنة (٤٣هـ/ ٦٦٣ م) وتولى مسلمة بن مخلد على مصر، بلغ ما يرسل الى بيت مال الخلافة من الأموال ستمائة الف وسد ما تحتاجه البلاد من حاجات واعطيات[٤٥].

أما المحاولات التي بذلها خلفاء بني أمية في مصر من اجل اصلاح وتعديل الخراج فيها فكانت بدايتها في عهد الخليفة الأموي هشام بن عبد الملك(١٠٥-١٢٥هـ/ ٧٢٣-٧٤٢ م)، والذي ولى

الوليد بن رفاعة على مصر، وقام بإجراء مسح وإحصاء لسكانها وقراها، ووجد الكثير من القرى التي كان سكانها يتوجب عليهم دفع مال الخراج[٤٦].

وكانت هناك محاولات اخرى من اجل فرض تعديلات على خراج مصر ومنها سنة(١١٤هـ/ ٧٣٢م)، وهي ايضا في عهد الخليفة هشام بن عبد الملك والتي قام بها ابنه الحبحاب، والتي احصى فيها ارض مصر العامرة والتي يمكن ان تكون صالحة للزراعة ويصلها ماء نهر النيل خاصة عند حدوث الفيضان، فوجدها تقدر بأكثر من ثلاثة من الملايين فدان[٤٧]. وهو شيء يكون فيه واقع لأنه يكون مطابقا لما تم وضعه على كل فدان من ضريبة الخراج، إذا كان على كل فدان دينارا[٤٨].

أما الطريقة التي كان يجبى فيها الخراج في العصر الأموي، فقد كان يجبى بالطرق الآتية: منها نظام المحاسبة والالتزام والمقاسمة. ونظام المحاسبة يجبى فيه الخراج مع الاخذ بنظر الاعتبار مساحة الارض وانواع الغلة فيها، أما نظام الالتزام والذي يعني أن يكون هناك رجل من أصحاب المال والغنى في كوره او قريه يتعهد بالالتزام بجمع مال الخراج والتعهد فيه في سنة كاملة. أما النوع الثالث هو نظام المقاسمة وفيه يقسم المحصول فيؤخذ منه مقدار الثلث او الربع ويكون هذا الجزء من حصة بيت المال[٤٩].

٣-أما الايراد الثالث لبيت المال في الدولة العربية الاسلامية فهي الغنائم: والغنيمة: هي الأشياء التي يتم الحصول عليها من قبل المسلمين نتيجة الحرب وتؤخذ بالقوة من الأعداء، ويمكن أن يتم تقسيمها بين المسلمين وفق ما أمر به الله سبحانه وتعالى في كتابه الكريم، ومقداره الخمس، وبذلك عمل العرب المسلمين على استخراج خمس الغنائم لبيت مال المسلمين، كما عمل عمرو بن العاص في الغنائم التي حصل عليها في مصر بإرسال خمسها إلى بيت مال المسلمين وإعطاء كل ذي حق فيها حقه[٥٠].

وكان هذا العمل بنظام الغنائم سائر على ما اقر في كتاب الله واعتبرا منهاجا ثابتا حتى في العصور اللاحقة كالعصر الأموي، ففي عام (٤٥هـ/ ٦٦٣م)، سار القائد معاوية بن حديج الى بلاد المغرب بحملته وفتح الكثير من الحصون والمدن، فغنم الكثير منها فأخرج من غنائمه الخمس وارسله الى بيت مال المسلمين ودار الخلافة في دمشق، وأعطى الباقي لكل ذي حق[٥١].

٤-الأعشار أو العشور: وهي من واردات بيت المال في الدولة العربية الإسلامية، وقد كان هذا النظام قد طبق في مصر كما في ارجاء الدولة العربية الإسلامية، وجعل القائد عمرو بن العاص على امور العشر ربيعه ابن القائد شرحبيل بن حسنة في مصر[٥٢].

وكان ضريبة العشر تؤخذ على أموال التجارة، واخذت بمقدار ربع العشر من المسلمين، ومقدار نصف العشر على تجار أهل الذمة، ومقدار العشر على تجار أهل الحروب أو الحرب[٥٣].

ويشترط في الشخص الذي يولى على وظيفة العشر أن يكون فيه خصال وسمات الأمانة والدين وحسن الخلق، وأن يكون لطيف في تعامله مع من يتعامل معهم، وقد ظل هذا النظام قائم في العصر الاموي وفقا للتعاليم المقرة في الدولة العربية الإسلامية[٥٤].

ثانيا: النفقات في الدولة العربية الإسلامية والخارجة من بيت المال.

١-من أكبر النفقات وأكثرها ضرورة في حساب الدولة العربية الإسلامية هو عطاءات الجند. إذ حددت الدولة العربية الإسلامية عطاءات الجند منذ عهد الخليفة عمر بن الخطاب رضي الله عنه، وبقي ذلك قائما ومستمرا في العصر الراشدي وكذلك في العصر الأموي، وعمل بذلك بعد فتح مصر، إذ نظم القائد عمرو بن العاص ذلك في ديوان تم فيه جرد أسماء الجند وذرياتهم وتحديد عطائهم وأرزاقهم[٥٥].

٢- تأسيس المدن الجديدة والأمصار: كانت مصر قد شهدت بعد الفتح نشاطا عمرانيا واسعا تمثل ذلك في بناء مدن كان لها نشاطا تجاريا وسياسيا، وخير مثال على ذلك مدينة الفسطاط التي كانت تتمتع بأهمية تجارية كبيرة؛ بسبب موقعها الجغرافي المميز، اضافة الى كونها عاصمة لمصر من الناحية السياسية، كما بنيت مدينة الجيزة وحلوان وهي من المدن المهمة في مصر، بالإضافة إلى بناء الأسواق والمساجد والمنشآت الخدمية في تلك المدن، هذا كله يتطلب إنفاق الكثير من الأموال لقيامها ولتصبح مدن متطورة من الناحية الإدارية والخدمية[٥٦].

٣-الإنفاق على إعداد الحملات العسكرية وتجهيزها:

كان الإنفاق العسكري من بين أكثر المدفوعات التي تدفعها الدولة العربية الإسلامية من بيت مال المسلمين، إذ تتطلب تلك الحملات سواء في العهدين الراشدي والأموي، حيث كانت فتح مصر وما أعده له من عدة وعدد وأموال، بالإضافة الى العصر الاموي الذي كان فيه الكثير من الحملات العسكرية لمواجهة خطر الروم وغيرها، أو فتح البلدان الإسلامية مثل المغرب وما أعده الخليفة معاوية بن أبي سفيان لها من أموال سنة (٤٥هـ/ ٦٦٥م) بالإضافة إلى الحملات العسكرية في عهد الخليفة عبد الملك بن مروان سنة (٦٩ هـ/ ٦٨٨ م) والتي رصدت لها اموال كثيرة من بيت مال المسلمين[٥٧].

هذه هي نماذج لبعض الحملات في العهدين من اصل الكثير منها والتي خصصت لها اموال طائله من بيت مال المسلمين، يتبين من ذلك أن الحملات العسكرية كان لها تخصيصات مالية كبيرة من بيت المال.

٤-بناء الجيش والأسطول: اهتمت الدولة العربية الإسلامية في تجهيزات وبناء القوة العسكرية لها وإعطاء الأسطول البحري العسكري أهمية كبيرة لمواجهة أخطار القوى المعادية ومنها البيزنطيين، وتطلب ذلك تامين كل المستلزمات والمواد الأولية له[٥٨].

٥-توفير الخدمات العامة في المدن الإسلامية ومنها مصر: إن الخدمات العامة في مصر متعددة وكثيرة فمنها ما تم تنفيذه في العصر الراشدي المتمثل بشق خليج أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضي الله عنه، وما له من اهمية اقتصادية كبيرة لمصر، حيث كان تنفيذه بأمر الخليفة عمر بن الخطاب رضي الله عنه واصدار توجيهاته الى القائد عمرو بن العاص بالمباشرة به وتموينه من الأموال التي تجبى من مصر والاسراع في انجاز لأهميته الكبيرة[٥٩].

كما كانت أعمال الري قائمة والمتمثلة بكري وتنظيف بعض الجداول والانهار، ووضع مقومات السقي منها القناطر والمقاييس التي توضع لمعرفه مناسيب المياه في نهر النيل، وإعطاء التوجيهات بشأن الزراعة والري في أراضي مصر، وتخصيص لها أموال لتنفيذها وكان أغلبها من الاموال المجبية من خيرات مصر[٦٠].

بالإضافة إلى تقديم الخدمات كانت هناك أموال مخصصة لبناء وتخطيط الأسواق والحمامات وإعمار وبناء المساجد التي كان لها اهتمام كبير من قبل الخلفاء في العصر الراشدي والأموي ومنها عمليات التوسعة والبناء لجامع الفسطاط في مصر[٦١].

من خلال ما تقدم يعطي لنا برهان واضح ان الدولة العربية الإسلامية وفي مصر خاصة كان لها دورا كبيرا بتطوير البنى التحتية لاقتصاد مصر، وإصلاح الأنظمة المالية فيها وتقديم افضل الخدمات للسكان ورفع الظلم والحيف الذي عانى منه سكان مصر في العهد البيزنطي.

الخاتمة :

تناولت هذه الدرسة النشاط التجري ف يمصر وأثرها على الاقتصاد في مصر في عهدين مهمين هما العهد الراشدي والأموي ، وهما من أهم الفترات التي مرت بها التجرة في مصر ، وذلك لأسباب تتعلق بانعكاس الاوضصاع السياسية عليها وخاصة بعد الفتح الإسلامي لمصر ، فكانت من ثمار هذا الفتح أنه ازدادت التجارة ونشاطها ازدهاراً بسبب الاصلاح الذي وصفه العرب الفاتحين لها ومن ثم دعم الدولة الأموية لهذا النشاط التجاري فكانت .

- انعكاس الاوضاع السياسية بعد الفتح العربي الإسلامي لمصر إيجاباً على النشاط التجري عامة بفضل التنظيم الذي ادهخله العربي الفاتحين عليها .
- بعد قيام الدولة الاموية لم تكن التجارة معزولة عن الاهتمام الذي قام به الخفاء الامويين في مجالات الاقتصاد في الدول العربية عامة ومصر خاصة .

- موقع مصر البري والبحري الاستراتيجي كان له الأثر في النشاط التجاري المميز فيها .
- امتلاك مصر الطرق التجارية البحرية والبرية انعكس على قيام مدن تجارية مما زاد من حدة النشاط التجاري وازدهاره .
- ومع تخفيض الرسوم والضرائب على البضائع والسلع الواردة كان له الأثر في دعم النشاط التجاري .
- الاصلاحات الاقتصادية والتجارية والتسهيلات في النظام التجاري لمصر بعد الفتح دفع الكثير من التجار العربي والاجانب إلى ممارسة أعمالهم في مصر .
- التنظيم الكبير الذي طال السوق ومراقبتها وضبطها كان له دور في جدعل الاسواق في مصر منظمة ومتنوعة في أشكالها وبضائعها مما أعطى واقعاً تجارياً آخر للتجارة وهذا انعكس على الحياة الاقتصادية بشكل واضح في مصر .

الهوامش

(١) رمضان، هويده عبد العظيم، المجتمع في مصر الإسلامية، ج١، ص٢١٧.

(٢) ابو يوسف، يعقوب بن ابراهيم (ت ١٨٣هـ - ٧٩٩م). الخراج، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت، ١٩٧٩م. ص١١٩.

(٣) ابن عبد الحكم، ابو القاسم عبدالرحمن بن عبدالله بن عبد الحكم (ت ٢٥٧هـ - ٨٧٠م). العمري، أحمد بن يحيى بن فضل الله القرشي العدوي (ت ٧٤٩هـ). مسالك الأبصار في ممالك الأمصار، ص٦٦٦.

(٤) نصيبين: وهي من المدن التي كانت عامرة وتقع ضمن بلاد الجزيرة ولها أهمية بسبب وقوعها على طرق القوافل التجارية المتجهة من الموصل الى الشام:- الحموي، ياقوت، شهاب الدين ياقوت بن عبدالله (ت ٦٢٦هـ/ ١٢٢٨م). معجم البلدان، بيروت، ١٩٥٥. ، ج٥، ص٢٨٨.

(٥) الرقه: وهي من المدن المشهورة الواقعة لا نهر الفرات في الجانب الشرقي:- ياقوت الحموي، معجم البلدان، ج٣، ص٥٩.

(٦) الرملة: وهي من المدن المهمة والكبيرة وتقع في فلسطين وهي من أهم الكور فيها:- ياقوت الحموي، معجم البلدان، ج٣، ص٦٩.

(٧) ابو يوسف، الخراج ، ص١١٣-١١٤.

(٨) رمضان، المجتمع في مصر الإسلامية، ص ٢١٦.

(٩) ابن عبد الحكم، فتوح مصر، ص ٢٨٢-٢٨٣.

(١٠) اليعقوبي، أحمد بن يعقوب بن اسحاق (ت ٢٩٢هـ/ ٩٠٤م). معجم البلدان، ط١، ليدن، بريل، ١٨٦٠م ، ص ٨٧.

(١١) ابن عبد الحكم، فتوح مصر، ص ٢٨٣.

(١٢) البلاذري، أحمد بن يحيى بن جابر (ت٢٧٩هـ/ ٩٨٢م). فتوح البلدان، دار الهلال، بيروت، ١٩٨٨م.، ص ٢٣٠.

(١٣) صالح، محمد امين، النظم الاقتصادية في مصر وبلاد الشام، ص ٣٧٣.

(١٤)ابن حوقل، محمد بن حوقل (ت ٣٦٧ هـ/ ٩٧٧ م). صوره الارض، دار صادر، بيروت، ١٩٣٨م. ، ص ١٤٨.

(١٥) البكري، أبو عبيد عبد الله بن عبد العزيز(ت ٤٨٧ هـ / ١٠٩٤ م)، جغرافية مصر، مأخوذة من كتاب المسالك والممالك، تح: عبد الله يوسف، دار العروبة، الكويت، ١٩٨٠م، ص ٨٩.

(١٦) ابو يوسف، الخراج وصناعة الكتابة، ص١١٨-١١٩.

(١٧) القلزم: القلزم هو الابتلاع للشيء، وتقلزمه أي ابتلعه، وسمي البحر ببحر القلزم وذلك لا نه كان يبتلع اغلب من ركبه، وهذا المكان هو المكان الذي غرق فيه فرعون و تم ابتلاعه، والمقصود فيها مدينه السويس:- الحموي، معجم البلدان، ج٤، ص ٤٣٩.

(١٨) اليعقوبي، البلدان، ص ١٧٨.

(١٩) ابن حوقل، صورة الأرض، ص ١٣٦.

(٢٠) صالح، محمد امين، النظم الاقتصادية في مصر وبلاد الشام، ص ٢٧٧.

(٢١) ابن عبد الحكم، فتوح مصر، ص ١٠٨-١٠٩.

(٢٢) اليعقوبي، البلدان، ص ١٦٩.

(٢٣) ابن دقماق، إبراهيم بن محمد(ت ٨٠٩هـ/١٤٠٧م)، الانتصار بواسطة عقد الأمصار، مطبعة بولاق، القاهرة، ١٨٩٣م، ص٣٥.

(٢٤) ابن عبد الحكم، فتوح مصر، ص ٢٢٠-٢٢٨،ص ٢٤٠.

(٢٥) ابن حوقل، صورة الأرض، ص ١٣٧.

(٢٦) الطبري، محمد بن جرير (ت ٣١٠ هـ/ ٩٢٢ م). تاريخ الرسل والملوك، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ٢٠٠٨م.، ج٤، ص ٢٣؛ الملاح، هاشم يحيى، الحسبة في الحضارة الإسلامية، المنظمة العربية للتنمية، القاهرة، ٢٠٠٧، ص ١٢-١٣.

(٢٧) الملاح، هاشم، الحسبة في الحضارة الإسلامية، ص ٣٦-٤٣-٤٨.

(٢٨)ابن عبد الحكم ، فتوح مصر، ص ٢١٠-٣٠٦.

(٢٩) أبو يوسف، الخراج، ص ١٣٣.

(٣٠) ابن قيم، الجوزية، شمس الدين أبي عبد الله محمد بن أبي بكر، أحكام اهل الذمة ، تح: طه عبد الرؤوف سعد، بيروت، ٢٠٠٢م، ج١، ص٢٠.

(٣١) الماوردي، أبو الحسن علي بن محمد بن حبيب، الأحكام السلطانية، بيروت، ٢٠٠٦، ص ١٨٤.

(٣٢) ابن عبد الحكم، فتوح مصر، ص ١٥١-٢٦٧.

(٣٣) أبو يوسف، الخراج، ص ١٣٧-١٣٨؛ ابن عبد الحكم، فتوح مصر، ص ٢٢٧.

(٣٤) المقريزي، تقي الدين احمد بن علي (ت ٨٤٥هـ/١٤٤١م). المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٨هـ. اتعاظ الحنفاء بأخبار الائمة الفاطميين الخلفاء، تحقيق جمال الدين الشيال، مطبعة الاعلى للشؤون الاسلامية، القاهرة، ١٩٦٧م.، ج٢، ص٥٣-٥٤.

(٣٥) أبو يوسف، الخراج، ص ٢٧.

(٣٦) الماوردي، الأحكام السلطانية، ص ١٨٦-١٨٧.

(٣٧) اليعقوبي، تاريخ اليعقوبي، ج٢، ص١٠٥.

(٣٨) الجريب: وهو وحدة لقياس المساحة ويقدر بـ ١٥٩٢ متر مربع:- هنتس فالتر، المكاييل والأوزان الإسلامية، ص٩٦-٩٧.

(٣٩) ابن عبد الحكم، فتوح مصر، ص ١٦٧؛ البلاذري، ، ص ٢١٧.

(٤٠) القسط: وهو وحده من وحدات الوزن، وهو في مصر يساوي(٢,١٠٦ لتر):- هنتس فالتر، المكاييل والأوزان الإسلامية، ص ٦٦.

(٤١) ابن عبد الحكم، فتوح مصر، ص ٢٦٧.

(٤٢) المسعودي، ابو الحسن علي بن الحسين (ت ٣٤٦هـ/ ٩٥٧م). مروج الذهب ومعادن الجوهر، دار الفكر، بيروت، ١٣٩٣هـ، ١٩٧٣م. التنبيه والاشراف، تحقيق عبدالله بن اسماعيل، دار الصاوي، القاهرة.، ص٦٠-٦٣.

(٤٣) اليعقوبي، البلدان، ص ١٧٨؛ الثعالبي، أبو منصور عبد الملك بن محمد بن إسماعيل، تح: محمد ابو الفضل ابراهيم، بيروت، ٢٠٠٣م، ص ٤٢٧.

(٤٤) اليعقوبي، تاريخ اليعقوبي، ج٢، ص٢٠٦.

(٤٥) ابن زولاق، الحسن بن إبراهيم بن الحسين(ت ٣٨٧ هـ/ ٩٩٧ م). فضائل مصر وصفاتها، تحقيق علي محمد عمر، الهيئة المصرية للكتاب، القاهرة، ١٩٩٩م.، ص ٩١.

(٤٦) ابن عبد الحكم، فتوح مصر، ص ٢٧٤؛ الكندي، فضائل مصر، ص٥٥.

(٤٧) المقريزي، الخطط، ج١، ص٩٩.

(٤٨) البلاذري، فتوح البلدان، ص ٢٢٠؛ ابن رسته، احمد بن عمر (ت٢٩٠هـ/ ٩٠٢م)، الأعلاق النفسية، نشر شركة توزيع الفكر، القاهرة، ٢٠٠٩م ، ص١١٨.

(٤٩) ابن سعد، محمد بن سعد بن منيع البصري، الطبقات الكبرى، بيروت، ١٩٥٨م، ج٥، ص ٣٧٦؛ الطبري، تاريخ الرسل والملوك، ج٦، ص٥٦٠.

(٥٠) الواقدي، عبد الله بن محمد(ت ٢٠٧ هـ/ ٨٢٢ م)، فتوح الشام، ضبط وتصحيح عبد اللطيف عبد الرحمن، دار الكتب، بيروت، ١٩٩٧م، ط١، ج٢، ص٦٣١.

(٥١) ابن عذاري، ابو العباس احمد بن محمد (ت ٧١٢هـ/ ١٣١٢م)، البيان المغرب في اختصار أخبار ملوك الأندلس والمغرب، تح:: ج س كولان و ليفي بروفنساك، دار الثقافة، بيروت – لبنان، ١٩٨٣م، ج١، ص١٦-١٧.

(٥٢) ابن عبد الحكم، فتوح مصر، ص ٣٨٤.

(٥٣) ابو يوسف، الخراج وصناعة الكتابة، ص٢٤٢.

(٥٤) أبو يوسف، الخراج، ص ١٤٢-١٤٣.

(٥٥) ابن عبد الحكم، فتوح ، والمغرب، ص ٢٥٨.

(٥٦) ابن عبد الحكم، فتوح مصر والشام، ص ١٨٠- ٢٣٣؛ ابن عذاري، البيان المغرب، ج١، ص١٩.

(٥٧) البلاذري، فتوح البلدان، ص ٢٣١.

(٥٨) اليعقوبي، البلدان، ص ١٨٧.

(٥٩) ابن عبد الحكم، فتوح مصر، ص ٢٨٧.

(٦٠) ناصر.خسرو،سفرنامة، ترجمة يحيى الخشاب، دار الكتاب الجديد، بيروت، ، ص ٤٢.

(٦١) ابن عبد الحكم، فتوح مصر، ص ٢٣٥.

المصادر والمراجع:

١.**ابن دقماق، إبراهيم بن محمد (ت ٨٠٩هـ/ ١٤٠٦م)**.الانتصار لواسطة عقد الأمصار، المكتب التجاري للطباعة، القاهرة، ١٩٨٣م.

٢.**ابن حوقل، محمد بن حوقل (ت ٣٦٧ هـ/ ٩٧٧ م)**. صوره الارض، دار صادر، بيروت، ١٩٣٨م.

٣.**ابن رسته، احمد بن عمر (ت٢٩٠هـ/ ٩٠٢م)**. الأعلاق النفسية، نشر شركة توزيع الفكر، القاهرة، ٢٠٠٩م.

٤.**ابن زولاق، الحسن بن إبراهيم بن الحسين(ت ٣٨٧ هـ/ ٩٩٧ م)**. فضائل مصر وصفاتها، تحقيق علي محمد عمر، الهيئة المصرية للكتاب، القاهرة، ١٩٩٩م.

٥.**ابن عبد الحكم، ابو القاسم عبدالرحمن بن عبدالله بن عبد الحكم (ت ٢٥٧هـ - ٨٧٠م)**. مسالك الأبصار في ممالك الأمصار

٦.**ابن عذاري، ابو العباس احمد بن محمد (ت ٧١٢هـ/ ١٣١٢م)**. البيان المغرب في اختصار أخبار ملوك الأندلس والمغرب، تحقيق: ج س كولان و ليفي بروفنساك، دار الثقافة، بيروت – لبنان، ١٩٨٣م.

٧.**ابن قيم، الجوزية، شمس الدين أبي عبد الله محمد بن أبي بكر(ت ٧٥١هـ/١٣٥١م)**. أحكام اهل الذمة ، تحقيق طه عبد الرؤوف سعد، بيروت، ٢٠٠٢م

٨.**ابو يوسف، يعقوب بن ابراهيم (ت ١٨٣هـ - ٧٩٩م)**. الخراج، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت، ١٩٧٩م.

٩.**البكري، أبو عبيد عبد الله بن عبد العزيز(ت ٤٨٧ هـ / ١٠٩٤ م)**. جغرافية مصر، مأخوذة من كتاب المسالك والممالك، تحقيق عبد الله يوسف، دار العروبة، الكويت، ١٩٨٠

١٠.**البلاذري، أحمد بن يحيى بن جابر (ت٢٧٩هـ/ ٩٨٢م)**. فتوح البلدان، دار الهلال، بيروت، ١٩٨٨م.

١١.**الثعالبي، ابو منصور عبدالملك بن محمد بن اسماعيل (ت ٤٢٩هـ - ١٠٧٣م)**. اللطائف والمعارف، تحقيق ابراهيم الابياري وحسن كامل، دار احياء الكتب العربية، ١٣٧٩هـ/١٩٦٠م.

١٢.**الماوردي، ابو الحسن علي بن محمد (ت:٤٥٠هـ)**. الاختام السلطانية، مكتبة مصطفي البابي الحلبي، مصر، ط٣، ١٣٩٢هـ/١٩٧٣م.

١٣.**المسعودي، ابو الحسن علي بن الحسين (ت ٣٤٦هـ/ ٩٥٧م)**. مروج الذهب ومعادن الجوهر، دار الفكر، بيروت، ١٣٩٣هـ، ١٩٧٣م. التنبيه والاشراف، تحقيق عبدالله بن اسماعيل، دار الصاوي، القاهرة.

١٤.**المقريزي، تقي الدين احمد بن علي (ت ٨٤٥هـ/١٤٤١م)**. المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٨هـ. اتعاظ الحنفاء بأخبار الائمة الفاطميين الخلفاء، تحقيق جمال الدين الشيال، مطبعة الاعلى للشؤون الاسلامية، القاهرة، ١٩٦٧م.

١٥.**الواقدي، محمد بن عبد الله بن عمر السهمي (ت ٢٠٧ هـ/ ٨١٩ م)**. فتوح الشام، ط١، دار الكتب العلمية، د.م، ١٩٩٧م.

١٦.**ياقوت الحموي ، شهاب الدين ياقوت بن عبدالله (ت ٦٢٦هـ/ ١٢٢٨م)**. معجم البلدان، بيروت، ١٩٥٥.

١٧.**اليعقوبي، أحمد بن يعقوب بن اسحاق (ت ٢٩٢هـ/ ٠٤ ٩م)**. معجم البلدان، ط١، ليدن، بريل، ١٨٦٠م

المراجع:

١.**رمضان، هويدة عبد العظيم**. المجتمع في مصر الاسلامية من الفتح إلى العصر الفاطمي، الهيئة المصرية للكتاب، القاهرة ١٩٩٤م.

٢.**صالح، محمد امين**. النظم الاقتصادية في مصر والشام في صدر الإسلام، منشورات سعيد رأفت، القاهرة، ١٩٧١م.

٣.**العلي، صالح احمد**. الخراج في العراق، مطبعة المجمع العلمي العراقي، بغداد، ١٩٩٠م.

٤.**فالتر هنتس**. المكاييل والاوزان الاسلامية، ترجمة الدكتور كامل العسلي، منشورات الجامعة الاردنية، ١٩٧٨م.

٥.**الملاح، هاشم يحيى**.الحسبة في الحضارة الإسلامية، المنظمة العربية للتنمية، القاهرة، ٢٠٠٧م.

Sources and References:

1.Abu Yusuf, Yaqub bin Ibrahim (d. 183 AH - 799 AD). Al-Kharaj, Dar Al-Ma'rifah for Printing and Publishing, Beirut, 1979.

2.Al-Bakri, Abu Ubaid Abdullah bin Abdul Aziz (d. 487 AH / 1094 AD). Geography of Egypt, taken from the book Al-Masalik wa Al-Mamalik, edited by Abdullah Youssef, Dar Al-Uruba, Kuwait, 1980

3.Al-Baladhuri, Ahmad bin Yahya bin Jaber (d. 279 AH / 982 AD). Futuh Al-Buldan, Dar Al-Hilal, Beirut, 1988 AD.

4.Al-Maqrizi, Taqi Al-Din Ahmad bin Ali (d. 845 AH / 1441 AD). Sermons and Considerations in Mentioning Plans and Monuments, Dar Al-Kotob Al-Ilmiyyah, Beirut, 1418 AH. Admonitions of the Hanafis in the News of the Fatimid Imams and Caliphs, edited by Jamal Al-Din Al-Shiyal, Al-A'la Press for Islamic Affairs, Cairo, 1967 AD.

5.Al-Masoudi, Abu Al-Hasan Ali bin Al-Hussein (d. 346 AH / 957 AD). Meadows of Gold and Mines of Jewels, Dar Al-Fikr, Beirut, 1393 AH, 1973 AD. Al-Tanbih and Al-Ashraf, edited by Abdullah bin Ismail, Dar Al-Sawi, Cairo.

6.Al-Mawardi, Abu Al-Hasan Ali bin Muhammad (d. 450 AH). The Royal Seals, Mustafa Al-Babi Al-Halabi Library, Egypt, 3rd ed., 1392 AH / 1973 AD.

7.Al-Tha'alibi, Abu Mansour Abdul Malik bin Muhammad bin Ismail (d. 429 AH - 1073 AD). Al-Lata'if wa Al-Ma'arif, edited by Ibrahim Al-Ibari and Hassan Kamel, Dar Ihya Al-Kutub Al-Arabiya, 1379 AH / 1960 AD.

8.Al-Waqidi, Muhammad bin Abdullah bin Omar Al-Sahmi (d. 207 AH/819 AD). Futuh Al-Sham, 1st ed., Dar Al-Kotob Al-Ilmiyyah, n.d., 1997 AD.

9.Al-Yaqoubi, Ahmad bin Yaqub bin Ishaq (d. 292 AH/94 AD). Dictionary of Countries, 1st ed., Leiden, Brill, 1860 AD
10.Ibn Abd al-Hakam, Abu al-Qasim Abd al-Rahman bin Abdullah bin Abd al-Hakam (d. 257 AH - 870 AD). Masalik al-Absar fi Mamalik al-Amsar
11.Ibn Adhari, Abu al-Abbas Ahmad bin Muhammad (d. 712 AH/1312 AD). Al-Bayan Al-Maghrib in the Summary of the News of the Kings of Andalusia and Morocco, edited by: J.S. Colin and Levy-Provensac, Dar Al-Thaqafa, Beirut - Lebanon, 1983.
12.Ibn Duqmaq, Ibrahim bin Muhammad (d. 809 AH/1406 AD). Al-Intisar li-Wasitat Aqd al-Amsar, Commercial Office for Printing, Cairo, 1983 AD.
13.Ibn Hawqal, Muhammad bin Hawqal (d. 367 AH / 977 AD). Surat Al-Ard, Dar Sadir, Beirut, 1938 AD.
14.Ibn Qayyim, Al-Jawziyya, Shams Al-Din Abu Abdullah Muhammad bin Abi Bakr (d. 751 AH / 1351 AD). The Rulings of the People of the Covenant, edited by Taha Abdul Raouf Saad, Beirut, 2002.
15.Ibn Rustah, Ahmad bin Omar (d. 290 AH/902 AD). Psychological attachments, published by Al-Fikr Distribution Company, Cairo, 2009 AD.
16.Ibn Zulaq, Al-Hasan bin Ibrahim bin Al-Hussein (d. 387 AH/997 AD). The virtues and qualities of Egypt, edited by Ali Muhammad Omar, Egyptian Book Organization, Cairo, 1999 AD.
17.Yaqut Al-Hamawi, Shihab Al-Din Yaqut bin Abdullah (d. 626 AH/1228 AD). Dictionary of Countries, Beirut, 1955.

References:

1.Al-Ali, Saleh Ahmad. Al-Kharaj in Iraq, Iraqi Scientific Academy Press, Baghdad, 1990.
2.Al-Mallah, Hashim Yahya. Hisbah in Islamic Civilization, Arab Organization for Development, Cairo, 2007.
3.Ramadan, Howayda Abdul-Azim. Society in Islamic Egypt from the Conquest to the Fatimid Era, Egyptian Book Authority, Cairo, 1994.
4.Saleh, Muhammad Amin. Economic Systems in Egypt and the Levant in Early Islam, Saeed Raafat Publications, Cairo, 1971.
5.Walter Hunts. Islamic Weights and Measures, translated by Dr. Kamel Al-Asali, University of Jordan Publications, 1978.